العرب
الثلاثاء 2021/09/28
السنة 44 العدد 12193

تحذير من تطورات خطيرة تستهدف مسار الانتخابات في ليبيا

أعضاء من ملتقى الحوار السياسي يطالبون بعقد جلسة طارئة حول المسألة

تتمسك أطراف ليبية ودولية بضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المحدد خوفا من إمكانية تأجيلها، ما دفع عددا من أعضاء ملتقى الحوار الليبي إلى تجديد دعوتهم للبعثة الأممية لعقد جلسة طارئة لإزالة أي عائق أمام الانتخابات المقررة نهاية العام.

نيويورك - يتصاعد حجم المخاوف من سيناريو تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل في ليبيا، حيث وجه أعضاء من ملتقى الحوار السياسي الليبي رسالة إلى المبعوث الأممي لمطالبته بعقد جلسة طارئة للنظر في مصير الانتخابات.

وشدد ستّة وأربعون عضوا من الملتقى في رسالة إلى المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش على تمسكهم بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المحدد سابقا في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، محذرين من وجود تطورات خطيرة قد تعيق إجراءها.

و دعا الأعضاء في بيان لهم إلى عقد جلسة داخل أو خارج ليبيا لمعالجة ما يهدد خارطة الطريق الأممية والتصدي لمخاطر انهيار العملية السياسية.

وجدد الأعضاء، حسب البيان، عزمهم على إنقاذ ليبيا وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها.

عقيلة صالح

الانتخابات هي الحل الوحيد لتحقيق إرادة الشعب وإنهاء الانقسام

وأوضحت إلهام سعودي، إحدى الأعضاء في الملتقى، في تغريدة على حسابها على تويتر الاثنين أن "تلك الرسالة تشكل ثالث طلب موجه في الآونة الأخيرة إلى كوبيتش الذي لم يرد حتى الساعة أو يحدد موعدا لمناقشة الأمر".

ويتصاعد منسوب القلق على مصير الاستحقاق الانتخابي المنتظر في ليبيا مع ارتفاع حدة الخلافات بين البرلمان من جهة وحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الأعلى للدولة من جهة أخرى، ما دفع العديد من الدول الغربية فضلا عن الأمم المتحدة إلى التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر مسبقا.

ودعت خمس سفارات أجنبية في ليبيا جميع الجهات الليبية الفاعلة إلى ضمان الشمولية والحرية وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة.

وأكدت سفارات كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في بيان مشترك أن الانتخابات الليبية وفق خارطة الطريق المنبثقة عن منتدى الحوار السياسي الليبي الذي عقد في تونس في نوفمبر 2020 والتي تم التأكيد عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2570، هي خطوة أساسية في تحقيق المزيد من الاستقرار وتوحيد ليبيا، مشددة على ضرورة احترام نتائجها من قبل الجميع.

وسبق أن أكد رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح على "ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها في الرابع والعشرين من ديسمبر"، معتبرا أنها "الحل الوحيد لتحقيق إرادة الشعب وإنهاء الانقسام".

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب الليبي في بيان له إن صالح أكد خلال لقاء مع اتحاد الطلبة عقد بمدينة القبة لبحث قضايا ومشاكل الطلاب وشريحة الشباب بوجه عام، "ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها كونها الحل الوحيد لتحقيق إرادة الشعب الليبي وإنهاء حالة الانقسام والفوضى للوصول بالبلاد إلى مرحلة الاستقرار".

مساع دولية حثيثة لتنظيم الانتخابات في موعدها

وأضاف البيان أن عقيلة صالح أشار إلى أهمية دور الشباب في بناء مستقبل ليبيا وتقدم وازدهار البلاد، مشددا على أن الشباب هم عماد المجتمع، مؤكدا على ضرورة دعم الطلبة في استكمال دراستهم إلى درجات متقدمة من مراحل العلم والمعرفة لتحقيق التنمية البشرية والمجتمعية من خلال العلم.

ويتمسك الليبيون والمجتمع الدولي بالرغبة في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وفقا لخارطة الطريق.

وأصدر مجلس النواب الليبي قانون انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، وأحاله إلى المفوضية العليا للانتخابات ليكون قاعدة دستورية للانتخابات بعد فشل ملتقى الحوار في إقرار قاعدة دستورية مرارا، كما يعمل على تجهيز قانون للانتخابات النيابية.

وتعيش ليبيا على وقع خلافات سياسية بين مجلس النواب الليبي من جهة والمجلس الأعلى للدولة من جهة أخرى بشأن قوانين الانتخابات، بالإضافة إلى الصراع المفتوح بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب.

ويحاول تنظيم الإخوان في ليبيا عرقلة الوصول إلى الانتخابات وتعطيل مسار القاعدة الدستورية للاقتراع، كما هدد بالانقلاب على الانتخابات العامة في حال فشل مرشحوهم.

وكان مجلس النواب قد قرر سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، فيما طالب رئيسها عبدالحميد الدبيبة بإسقاط مجلس النواب.

ومنذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، تعيش ليبيا حالة من الفوضى والعنف الدموي والنزاعات بين قوى متنافسة في شرق البلاد وغربها.

وبعد توقف القتال في صيف عام 2020 بين المعسكرين المتناحرين، تم في مارس الماضي تشكيل حكومة وحدة بقيادة الدبيبة لقيادة المرحلة الانتقالية.

ومثل تشكيل الحكومة بعد عملية سياسية رعتها الأمم المتحدة بصيص أمل بعد أن كُلفت بتوحيد المؤسسات وإكمال الانتقال السياسي من خلال تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية.

وتم التوافق على إجراء الانتخابات ضمن خارطة طريق وضعها العام الماضي (2020) منتدى الحوار السياسي الذي عقدته الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة المستمرة منذ عشر سنوات، إلا أن الخلافات حول هذا الملف لا تزال تهدد عملية السلام.

وفضلا عن تحديد موعد للانتخابات، أنتجت خارطة الطريق المدعومة أمميا، إدارة انتقالية جديدة لتتولى زمام الأمور من الحكومات المتنافسة التي ظهرت في طرابلس وبنغازي خلال الحرب الأهلية.

محمد بن عيسى مرشح لرئاسة مجلس المستشارين المغربي

محمد ماموني العلوي

الرباط - قدم محمد بن عيسى وزير الخارجية المغربي الأسبق ورئيس بلدية (عمدة) أصيلة الاثنين ترشحه لانتخابات مجلس المستشارين بالمملكة المغربية (الغرفة الثانية في البرلمان).

وترشح بن عيسى (84 عاما) كوكيل للائحة حزب الأصالة والمعاصرة في جهة طنجة تطوان الحسيمة التي تضم خمسة مرشحين هم فاطمة السعدي، عبدالعزيز بن عزوز، رشيدة أشبون، أحمد الوهابي ومحمد بن عيسى.

وأكدت مصادر من داخل حزب الأصالة والمعاصرة أن قيادة الحزب ترجح تقديم بن عيسى كونه مناسبا لرئاسة مجلس المستشارين بدعم من حزبي التجمع الوطني للأحرار والاستقلال المكوّن الأساسي للحكومة، ما دفعه إلى تقديم ترشحه لانتخابات الغرفة الثانية تمهيدا لتوليه هذا المنصب.

وأضافت ذات المصادر لـ"العرب" أنه لا بد من التريث في الحكم على قرار رئيس الأصالة والمعاصرة، مستدركة أن بن عيسى لم يكن ليُقدم على خطوة الترشح لعضوية مجلس المستشارين لو لم تكن هناك ضمانات بفوزه بالعضوية وتبوئه منصبا مهما داخل المجلس لا يقل عن الرئاسة.

وأضاف هؤلاء أن رئيس الأصالة والمعاصرة أقنع وزير الخارجية الأسبق محمد بن عيسى بالترشح تحت يافطة حزبه كنافذة لعودة هذا الأخير إلى الساحة السياسية بشكل مباشر من خلال ترؤس مجلس المستشارين، وذلك للخبرة السياسية والدبلوماسية التي اكتسبها طيلة عقود وعلاقاته المتشعبة سواء داخل المغرب وخارجه.

ولأول مرة منذ العام 1992 خاض محمد بن عيسى الانتخابات البلدية يوم الثامن من سبتمبر الجاري باسم حزب الأصالة والمعاصرة الذي يتزعمه المحامي عبداللطيف وهبي، بعدما كان يترشح تحت يافطة حزب التجمع الوطني للأحرار سواء للبرلمان في العام 1978 أو محليا، ثم مستقلا (غير منتم لأي حزب).

وسيجري التنافس على خمسة مقاعد في الجهة مخصصة لممثلي الجماعات الترابية (البلديات)، ومن المنتظر دخول بن عيسى إلى مجلس المستشارين عن طريق "الكوتا" (الحصة) المخصصة لممثلي الجماعات، على أن يقدم ترشحه للرئاسة بعد ذلك كممثل لحزبه بدعم الحزبين الآخرين المشكلين للتحالف الحكومي.

وأكد باحثون في العلوم السياسية أن دور بن عيسى في حال فوزه بالمنصب سيكون كبيرا وفعالا ببصمته السياسية والتواصلية، مضيفين أن ترؤسه للغرفة الثانية سيعطي انطلاقة أخرى في مسار الدبلوماسية الموازية عبر معالجة ملفات سياسية بالأساس كملف الصحراء المغربية والملف الليبي والقضايا الأفريقية لما له من علاقات مع رؤساء وشخصيات مخضرمة في أفريقيا.

وانتخب محمد بن عيسى رئيسا لمدينة أصيلة لولاية جديدة، حيث ضم الفريق المرشح مع الوزير بن عيسى ثمانين في المئة من الشباب ضمنهم حاملون لشهادات جامعية عليا من إجازة وماجستير ودكتوراه، ولديهم تخصصات متعددة مثل الطب والصيدلة والقانون العام والتربية والهندسة، فضلا عن وجود عناصر من المجتمع المدني والفاعلين في التجارة والصناعة التقليدية والصيد البحري.

> **مصادر من داخل الأصالة والمعاصرة أكدت أن قيادة الحزب ترجح تقديم بن عيسى كوجه مناسب لرئاسة مجلس المستشارين**

وسبق أن شغل بن عيسى منصب وزير الخارجية من الثامن من أبريل 1999 حتى أكتوبر 2007، وقبل ذلك عمل سفيرا للمغرب لدى الولايات المتحدة (1993 – 1999).

كما شغل أيضا منصب وزير الثقافة من عام 1985 حتى عام 1992، وبعد خروجه من الحكومة ابتعد عن المشهد السياسي الوطني واتجه إلى تدبير الشأن العام المحلي، ليصبح رئيسا للمجلس الجماعي لمدينة أصيلة منذ 2009.

ومحمد بن عيسى هو الأمين العام لمؤسسة منتدى أصيلة المنظمة لموسم أصيلة الثقافي الدولي الذي انطلق منذ العام 1978 بمبادرة منه. واعتبر متابعون للشأن السياسي أن بن عيسى اتخذ الموسم كمنصة ثقافية وسياسية ودبلوماسية موازية لاستقطاب أصوات أفريقية ودولية لدعم قضايا المغرب والمنطقة.

تونس أمام تحدي فتح ملفات الفساد المالي والإداري في المنشآت

تقارير كشفت تعمد شركات مقاولات خاصة ارتكاب تجاوزات خطيرة

خالد هدوي

تونس - لا تزال ملفات الفساد المالي والإداري في المنشآت العامة والخاصة، تثير الجدل في تونس، حيث شهد إنجاز عدد من المشاريع العمومية المفترض مراقبتها من قبل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، جملة من الإخلالات والتجاوزات في السنوات الأخيرة.

وكشفت تقارير تفقد بوزارة التجهيز، تعمد شركات مقاولات خاصة ارتكاب تجاوزات خطيرة خلال بناء مساكن اجتماعية أو تهيئة وترميم إدارات عمومية أو إنجاز طرقات بين سنتي 2013 و2017.

وتفطّن فريق التفقد التابع للتفقدية العامة بوزارة التجهيز خلال متابعة بعض صفقات إنجاز مشاريع سكنية إلى حزمة من الإخلالات المرتكبة من قبل مقاولين رغم إشراف شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية.

ولاحظ مراقبو التفقدية إخلالات إدارية من قبيل تباطؤ الإدارة في دعوة المقاول لبدء الأشغال بشأن إنجاز واحد وتسعين وحدة سكنية بضاحية سيدي داود بالعاصمة تونس، وسجلوا فارقا بإثنين وأربعين يوما بين تاريخ المصادقة على الصفقة وتاريخ الإذن الإداري لانطلاق الأشغال.

وأوضح أن فريق التفقد تعمد إدارة الشركة العمومية إسناد مدة إضافية في آجال التعاقد لم يتم التنصيص عليها بكراس الشروط، معتبرا المدة الإضافية "امتيازا غير مستحق يخل بمبدأ المساواة بين العارضين أمام الطلب العمومي".

ويرى مراقبون أن محاربة الفساد المالي والإداري يتطلب جملة من الخطوات الجدية والعقلانية، في علاقة بتغيير القوانين وأهمية دور القضاء، فضلا عن آليات ووسائل ناجعة.

وأفاد وزير التشغيل السابق فوزي بن عبدالرحمن، أن "محاربة الفساد ليست بالمسألة البسيطة، ولا يجب أن تكون استعراضية ويجب أن تتبعها سياسات عقلانية للدولة في كيفية أخذ القرارات والتراتيب والقوانين".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "ثقافة اللاعقاب التي كرستها المنظومة السابقة فاقمت عدد الإخلالات والتجاوزات، وهم يعرفون ألا أحد يحاسبهم، وعلى القضاء أن يتصدى بسرعة لهؤولاء في فتح ملفات الفساد".

ورقة حمراء لكل المخالفين

وتابع بن عبدالرحمن "المنظومة القضائية ما زالت لم تتعاف بعد، ومصالح المراقبة الإدارية تبذل مجهودا كبيرا، لكن ما ينقص هو المسار القضائي، والفساد هو أخطبوط وشبكات مترابطة ومتصاهرة وجزء كبير من المسائل المالية والإدارية وتمتلك أموالا طائلة، ومحاربة هؤولاء تتم بتصور منطقي وآليات ناجعة".

ودعا خبراء الاقتصاد والمالية إلى ضرورة تغيير المجال التشريعي وسنّ قوانين جديدة تتلاءم مع الوضع الجديد، وتكون أكثر نجاعة في التصدي لهذه الإخلالات ومعاقبة المخالفين.

وقال وزير المالية السابق، حسين الديماسي في تصريح لـ"العرب"، "مستوى المراقبة بعد 2011 نقص، ما فتح الباب على مصراعيه لكل التجاوزات في الصفقات العامة ومختلف القطاعات".

وأضاف "هناك خلل كبير جدا وتسيّب غير مسبوق وفساد عن طريق الصفقات والرشاوي والولاءات، في إنجاز مشاريع الطرقات وتهيئة المؤسسات"، لافتا إلى أن "المنظومة السابقة كرست الفساد، وهو لا يزال مستمرا إلى الآن".

ودعا الديماسي إلى "ضرورة أخذ الأمور بجدية، مع وجوب تحرك القضاء، وتغيير ترسانة القوانين والعقوبات".

وسبق أن أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أنظار وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ملف شبهات فساد مالي وإداري في صفقة اقتناء عوارض خشبية، كانت أبرمتها الشّركة الوطنية للسّكك الحديدية التّونسية مع أحد المزوّدين الأجانب خلال سنة 2017.

فوزي بن عبدالرحمن

ثقافة اللاعقاب فاقمت عدد الإخلالات والتجاوزات

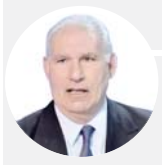

حسين الديماسي

هناك فساد في إنجاز مشاريع الطرقات وتهيئة المؤسسات

ووجّهت شبهات الفساد إلى مسؤولين كبار بالشركة من بينهم الرّئيس المدير العام ومدير المراقبة القانونية ومدير الشّراءات ومدير إدارة صيانة السكّة والمنشآت الفنية والمباني، وفق ما أعلنت الهيئة.

وأشارت الهيئة إلى أنّ منطلق البحث في هذا الملف كان بموجب عريضة مدعّمة بمؤيدات وعدد من الملاحق وردت على الهيئة بتاريخ الرابع والعشرين من نوفمبر 2020 تضمّنت تبليغا عن إخلالات وتجاوزات وشبهات فساد في الصفقة المذكورة ومنها خاصّة عدم مطابقة العوارض الخشبية المقتناة للشروط والمواصفات الفنية المطلوبة.

وتتعلّق الصفقة محلّ شبهات فساد بطلب عروض دولي أصدرتهُ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بتاريخ الرابع من أبريل 2017 لاقتناء 13.690 عارضة خشبية، في إطار سد حاجياتها ومنها خاصّة تجديد مسار السكة الحديدية على الخط رقم 1 الرّابط بين تونس وبنزرت والخط رقم 10 الرّابط بين منطقتي بئر بورقبة والحمامات ورقم 22 الرابط بين سوسة والمنستير والمهدية وكذلك الخط الرّابط بين العاصمة وجندوبة.

وفي وقت سابق، دعا الرئيس التونسي قيس سعيّد، المئات من المتعاملين الاقتصاديين إلى عقد صلح جبائي مع الدولة يسمح باستعادة أموال استفادوا منها دون وجه حق خلال العقود الماضية.

وقال سعيّد، إنه سيصدر مرسوما لاستعادة ثلاثة عشر مليار دينار (4.6 مليار دولار) من الأموال المنهوبة في إطار صلح جزائي سيبرم بين الدولة ورجال الأعمال الذين تمتعوا بامتيازات غير قانونية واستفادوا من نفوذهم خلال عقود.